الطبيعة القانونية لنظام المحلفين وتطبيقاته في التشريع الجنائية الانجلو امريكي

د. رعد فجر فتيح
كلية القانون / جامعة الانبار

د. إبراهيم خليل عوسج
كلية القانون/ جامعة الانبار

المقدمة

يعد نظام المحلفين من الأنظمة البارزة في التشريعات التي تأخذ به لاسيما التشريعات الانكلوسكسونية وهو موضوع يستحق الدراسة باعتباره صورة من صور الديمقراطية لاشتراك الشعب في صنع القرار القضائي وموطن هذا النظام هو الدول الانكلوسكسونية المتمثلة في انكلترا وأمريكا حيث جلب هذا النظام إلى انكلترا ونما وتطور فيها على مراحل وانتقل بعدها إلى أمريكا باعتبارها نواة لهذا النظام ومن أكثر الدول تطبيقا له إذ أنها أبقت على هذا النظام لحد الآن بصورته التقليدية مع بعض التعديلات البسيطة في الوقت الذي تراجعت عنة الكثير من الدول التي أخذت به سواء في القضايا الجنائية او المدنية. وأهمية دراسة هذا النظام في التشريعات المقارنة لمعرفة السمات البارزة للنظام في المجال القضائي للوقوف على المركز القانوني للمحلفين وحدود اختصاصهم في القضايا الجنائية وكيفية قيامهم بدورهم وعلاقتهم بالقضاة. وسنتناول هذا الموضوع من خلال مبحثين ندرس في المبحث الاول الطبيعة القانونية لنظام المحلفين. ويتضمن المبحث الثاني تطبيقات هذا النظام في التشريع الانكليزي والامريكي وعلى النحو الاتي:

المبحث الأول

الطبيعة القانونية لنظام المحلفين

يعد نظام المحلفين هو ابرز صورة لاشتراك الشعب في أقامة العدالة سواء الجنائية أو المدنية وتعتبر دراسة هذا النظام موضوعا مهما. وسنتناول الطبيعة القانونية لنظام المحلفين من خلال ثلاثة مطالب. نخصص المطلب الأول لدراسة الأساس القانوني للنظام. وندرس في المطلب الثاني قواعد اختيار المحلفين. ويتضمن المطلب الثالث تمييز نظام المحلفين عما يشتبه به وعلى النحو الآتي:

المطلب الأول

الأساس القانوني لنظام المحلفين وصوره

المحلفين يتم اختيارهم من متوسط الشعب أي من الإفراد العاديين الذين ليس لديهم الخبرة الفنية أو المعرفة بالقوانين والأنظمة بل من الوسط الاجتماعي العادي(١٧٧٣). أن تطبيق هذا النظام يؤدي تحقيق العدالة بشكل كبيرا إذا ما اقتصرت على القاضي فقط، وكذلك يؤدي إلى حسم الكثير من القضايا التي لا تزال عالقة وغير محسومة. وسنتناول هذا المطلب في فرعين نتناول فيهما الأساس القانوني للنظام وصوره وعلى النحو الآتي:

الفرع الأول

الأساس القانوني لنظام المحلفين

نظام المحلفين نشأ نتيجة مراحل من التطور عبر التاريخ إذ بدأ الاستعانة بالمحلفين لأمور ادارية بصفتهم شهود ثم بعدها تحولت وظيفتهم الى قضاة وعلى هذا سنبين الاساس الاداري لنظام المحلفين ثم نتطرق إلى بيان الأساس السياسي وعلى النحو الآتي.

أولا : الأساس الإداري لنظام المحلفين: الرأي الراجح فيما يتعلق بنشأة نظام المحلفين يعود الى نظام التنقيب والتحري الذي كان يلجأ الية ملوك الفرنجة عند حاجتهم للمعلومات اللازمة

(١٧٧٣) د. محمد شادي عبد الحليم: نظام المحلفين في التشريعات الجنائية المقارنة، مطبعة أطلس، مصر، ١٩٨٠، ص٣٧.

لأغراض أدارية إذ يتم اختيار المحلفين من نفس المنطقة التي يتم فيها جمع المعلومات على اعتبار انهم على علم ودراية اكثر من غيرهم بالحقيقة والواقع، ويحلفون اليمين قبل تقديم المعلومات التي لديهم عن املاك الملك من اراضي وحقوق وضرائب الموجودة في المنطقة التي يتواجدون فيها. وعلى هذا فإن مهمة المحلفين في البداية كانت لأغراض ادارية اذ انهم كانوا شهودا على المعلومات التي يقدمونها لمصلحة الملك، وبدأ دور المحلفين يتطور الى مجالات اخرى فقد جعل هنري الثاني للمحلفين مهام اخرى كوسيلة لتحقيق العدالة عن طريق تقديمهم معلومات تساهم في حسم النزاعات والابلاغ عن اي شخص تدور حولة الشكوك بارتكابه جريمة من الجرائم وبهذا تطور عمل المحلفين من شهود الى قضاة وقائع (١٧٧٤).

ثانيا : الأساس السياسي لنظام المحلفين: ان تكليف اصحاب الاملاك القليلة بالقيام بمهمة محلفين في البداية كان يشكل عبئا ثقيلا عليهم في حين كان يعفى الاغنياء من هذه الخدمة ففي سنة ١٢٥٣ كان عدد الفرسان قليل ولا يكفي لتشكيل المحكمة الكبرى مما يضطر هؤلاء أصحاب الأملاك القليلة لإكمال هذا النقص وبالتالي ضياع الكثير من اوقاتهم ويجعلهم في موقع الخصم والعداوة مع أصحاب الأملاك الكبيرة. وقد قام ادوارد الاول بإعفاء الذين تقل ايرادات اراضيهم عن عشرين شلنا من هذه المهمة(١٧٧٥). وبعدها وسع هنري الثاني من اختصاصات المحلفين لانعدام الثقة بوسائل الاثبات القديمة فاصبح نظام التنقيب والتحري الذي اتصف في بداية الامر بانة وسيلة للاستبداد والطغيان يقوم على حماية الضعيف في مواجه القوي ويساعد على المحافظة على النظام والامن ويحمي الملكية وصار هذا النظام اكثر ملائمة مع واقع المجتمع الانكليزي مما جعله ممكن التطبيق في ذلك الوقت هو وجود حكومة مركزية قوية ليس لها مثيل في اي مكان، وبهذا اعتبر نظام المحلفين معبرا عن الحرية وتميزت صفته السياسية عن الصفة القضائية إذ كان ينضر الية كضمانة سياسية ضد انحراف السلطة عن طريق التأثير والضغط الذي يمارسه الملك على القضاة المعنيين مما جعلة نظام مرغوبا فيه(١٧٧٦).

مما ساعد في ظهور هذا النظام ايضا الظلم والاستبداد ولاسيما في عهد (تيودور وستيوارت) فقد كانت هناك محاكم قاسية تعمل بدون وجود محلفين وتصدر احكاما شديدة غير عادلة. وعلية فإن نتيجة هذا الاستبداد ظهر صراع بين ارادة الافراد الراغبة بتطور هذا النظام وبين ارادة الملوك في الابقاء علية بصفته التقليدية ليبقى لهم تأثير على المحلفين عن طريق اختيارهم واجبارهم على اصدار احكام تتوافق مع ارادتهم ومعاقبة من يخالف هذه الارادة(١٧٧٧).

كل هذه الصراعات ادت الى اختصاص المحلفين بالوقائع والقاضي بالحكم واساس هذا التقسيم هو لعدم تركيز السلطة بيد القضاء وحدهم نضرا لما عاناه المواطنون من ظلم واستبداد لتأثير الملك على قرارات هؤلاء القضاة وجعلهم اداة بيده يقيد بها الافراد وهذه الصفة السياسية ضلت ملازمة لنظام المحلفين الى هذا اليوم وهي التي ادت الى نمو وتطور نظام المحلفين في انكلترا وانتقاله فيما بعد الى الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا.

(١٧٧٤) فاضل دولان: القضاء الشعبي في الإسلام والنظم القضائية، بدون مكان طبع، ١٩٩٠، ص٣٣.

(١٧٧٥) د. عبد الرحمن عزوز: القضاء الشعبي، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٧، ص٤٦.

(١٧٧٦) حسين بن محمد المهدي: الشورى في الشريعة الاسلامية دراسة مقارنة بالديمقراطية والنظام القانوني، دار الحرية للطباعة، مصر، ٢٠٠٦، ص١٨.

(١٧٧٧) عادل يونس: نظام المحلفين في القضاء الجنائي، المجلة الجنائية القومية، العددالاول، ١٩٥٨، ص١١.

الفرع الثاني

صور نظام المحلفين وإجراءاته

القضاء الشعبي أصبح في وقتنا الحاضر ضرورة لا غنى عنها وذلك تطبيقاً لمبدأ المشاركة الشعبية في سلطات الدولة المختلفة. ولهذا النظام صور مختلفة يمكن بيانها على النحو الآتي:

أولا : صور نظام المحلفين: يتكون نظام المحلفين أو هيئة المحلفين من صورتين أساسيتين هي:

هيئة المحلفين الكبرى: وهي عبارة عن مجموعة من الأشخاص تتكون عادة من ثلاث وعشرون شخصا يُدعون من وقت لآخر بوساطة المحكمة لتتحرى عن الجرائم فهي تقرر ما إذا كانت هناك أسباب محتملة للاعتقاد بأن شخصا ارتكب جريمة معينة لذا يسمون (محلفي الاتهام)(١٧٧٨). إن هذه الهيئة تختص بالجرائم التي ترتكب في المناطق والتي يمثلونها ويقومون فوراً من تلقاء أنفسهم بالتحقيق ويباشرون الإجراءات التي تكفل إحالة مرتكبيها.

هيئة المحلفين الصغرى: عادة تتكون من أثنى عشر شخصا يُدعون للإسهام مع القضاة في سماع الدعوى والبت في وقائعها بإصدار قرار يحدد مسؤولية الفاعل (المذنب أو غير المذنب) ليستقل القاضي في تطبيق العقوبة التي ينص عليها القانون(١٧٧٩).

تختص هذه الهيئة بالنظر في الدعاوى المدنية أو الجنائية ويقتصر دور المحلفين بالنظر في الجرائم الهامة فقط لذا يستبعد من دورهم في الجرائم البسيطة التي تنظر بصورة موجزة كما هو الحال في فرنسا إذ يكون دورهم في محاكم الجنايات دون الجنح والمخالفات(١٧٨٠). ومهمة المحلفين تقتصر على مجرد الإجابة على تساؤل معين حتى يتمكن القاضي في إصدار الحكم بناءً على هذا الرأي من خلال إجابتهم بكلمة (مذنب أو غير مذنب).

من المعلوم وعند قيام المحكمة أن المحلفين هم ليسوا قضاة أصلا لذا وجب على القاضي وعند انعقاد الجلسة أن يرشدهم إلى ما يجب تطبيقه من القانون قبل أن ينسحب المحلفين إلى المداولة فيما بينهم وقبل تحديد جلسة سرية، بل ويجب عليهم أن لا يتصلوا بأي شخص في الخارج ولا يعلم أحدا عما يدور في الاجتماع من خلال توجيههم بعدم إفشاء أسرار الاجتماع بعد أن يطلب قاضي المحكمة من المحلفين عند مغادرتهم قاعة المحكمة للاجتماع.

وما يخص تكوين هيئة المحلفين فإنها تمر بخطوات عديدة تختلف باختلاف التشريعات ويمكن حصر هذه الخطوات بعدة نقاط وعلى النحو الآتي:

أولا: أعداد قائمة بالمحلفين: تختلف هذه الطريقة باختلاف التشريعات المقارنة ففي الولايات المتحدة الأمريكية تعد قائمة المحلفين من خلال موظفين او مندوبين او منتدبين حيث يتولى هؤلاء حصر الأشخاص في قائمة ممن يصلحون للعمل كمحلفين بالاستعانة بكشوفات الضرائب وجداول الانتخابات ويتم ذلك بناء على طلب بعض الولايات ولا يفرض على هؤلاء اتباع مصادر معينة

(١٧٧٨) د. محمد أبو شادي عبد الحليم: المصدر السابق، ص٣٨.

(١٧٧٩) فتحي والي: نظام المحلفين في القضايا المدنية في الولايات المتحدة الأمريكية، مجلة القانون والاقتصاد، العدد الاول، ١٩٩٨، ص١٤.

(١٧٨٠) د. فاضل زيدان محمد: سلطة القاضي الجنائي في تقدير الأدلة، دار النهضة العربية، مصر، ١٩٨٧، ص٣٠٢.

للتوصل إلى الأشخاص المطلوبين(١٧٨١). أما في انكلترا فيقوم بهذه المهمة شخص مختص كمسجل إذ يتسلم كشوفات بالأسماء من الموظف المسؤول عن أعداد جداول الانتخابات ويلزم القانون الأخير بتسلم هذه الكشوفات إلى الشخص المسجل الذي يقوم بدورة بحصر أسماء الأشخاص الذين يصلحون للعمل كمحلفين ويحرر قائمة بأسمائهم ثم يتولى الشريف أو نائبة إعلان الأسماء(١٧٨٢).

ثانيا: فحص المحلفين: تتبع هذه الطريقة في اختيار المحلفين في الولايات المتحدة الأمريكية حيث يجرى اختيار للأشخاص الذين يراد منحهم صلاحية محلفين ويتم شرح العملية لهم وتعريفهم بأسماء الخصوم والمحامين والهدف من هذه العملية هو جمع معلومات عن هؤلاء الأشخاص من حيث تاريخ المحلف ومعتقداته عن طريق توجيه أسئلة لهم ومن ثم معرفة الصالح منهم والغير صالح لهذه المهمة ليتم استبعاده (١٧٨٣).

ثالثا: القسم: بعد اكتمال العدد المطلوب عند أكمال الإجراءات التي تم ذكرها يقوم الأشخاص الذين تم اختيارهم للعمل كمحلفين بأداء القسم وبأداء المحلف للقسم يكتسب صفة كمحلف ويستمد منه كل سلطاته الممنوحة له بموجب القانون وهذا الإجراء ليس حديثا بل ترجع أصوله إلى العصور الأولى التي عرفت هذا النظام.

المطلب الثاني

قواعد اختيار المحلفين

لنظام المحلفين شروطاً خاصة جاء بها قانون المحلفين البريطاني الصادر عام ١٩٧٤ فالقانون يتكلم عن جميع أفراد المجتمع الذين تقع أعمارهم ما بين ١٨ سنة حتى ٦٥ سنة وتكون أسماؤهم قد أدرجت في قائمة الانتخابات العامة إلا ما استثني منهم بموجب هذا القانون بسبب عدم أهليته لأن يتولى واجبات محلّف ومن هؤلاء مثلاً أعضاء البرلمان، العسكريين، المصابون بعاهات عقلية (١٧٨٤). وسنتناول في هذا المطلب شروط اختيار المحلفين بشكل عام وحقوقهم وذلك في فرعين مستقلين وعلى النحو الآتي:

الفرع الأول

شروط اختيار المحلفين

شغل موضوع اختيار المحلفين اغلب المؤيدين لهذا النظام وقامت محاولات عديدة في سبيل الوصول الى افضل طريقة لاختيار الاشخاص الذين يمكن ان يشغلوا مهمة المحلفين وادى هذا الاختلاف اختلاف التشريعات المقارنة كافة في مسالة اختيارهم من حيث الشروط والامور الاخرى المتعلقة بتنظيم عملهم. إذ تضع التشريعات شروط عديدة فيمن يتولى المهمة كمحلف والتي نوجزها بالنقاط التالية:

(١٧٨١) د. محمد أبو شادي عبد الحليم: مصدر سابق، ص٣٠٤.

(١٧٨٢) د. فتحي عبد الرضا الجواري: تطور القضاء الجنائي العراقي، مطبعة الزمان، بغداد، ١٩٨٦، ص٨٥.

(١٧٨٣) ممدوح محمد السيد قايد بدر: نظام المحلفين دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ٢٠٠٣، ص٤.

(١٧٨٤) فهمي محمود شكري: موسوعة القضاء البرطاني، الكتب القانونية، مصر، ١٩٩٧، ص٥٦. ص٣٠٤.

ان يكون من جنسيتها: هذا الشرط يعد اساسيا فيمن يقوم بمهمة المحلفين. ففي الولايات المتحدة يعتبر شرطا مهما واساسيا ولا يمكن منح صلاحية المحلف للشخص بدونها، اما في انكلترا فيمكن الاستعانة بقوائم الانتخابات المتعلقة بالبرلمان والحكومة لمعرفة كون الشخص يتمتع بجنسيتها من عدمه (١٧٨٥).

سن البلوغ : تختلف التشريعات في هذا الشرط ففي الولايات المتحدة الامريكية يحدد حد اعلى وحد ادنى في تحديد السن المطلوب فيمن يشغل مهمة المحلفين إذ يجب ان يتراوح الحد الاعلى ما بين احدى وعشرون عاما الى خمسة وعشرون عاما اما الحد الادنى فيتراوح ما بين خمسة وستون عاما وقد يصل الى سبعون عاما في بعض الولايات، في انكلترا يشترط فيمن يتمتع صلاحية المحلف ان لا يقل عمرة عن واحد وعشرون عاما ولا يزيد على ستين عاما.

المقدرة المالية: تضع بعض التشريعات هذا الشرط لكون الشخص المتيسر ماليا يعتبر اقل قبولا للرشوة ففي الولايات المتحدة الامريكية لا اهمية تذكر لهذا الشرط ولكن بعض الولايات التي لازالت تتمسك به تشترط فقط في المحلف ان يكون قادرا على دفع الضرائب، وفي انكلترا يتطلب القانون في الشخص الممنوح صلاحية محلف ان يكون مالكا للعقار ليعود علية بدخل سنوي او يسكن منزلا مملوكا له على ان يتكون من خمسة عشر نافذة وان يكون لدية فائضا من المال بعد سداد الضرائب او مستأجرا لمدة لا تقل عن ٢١سنة(١٧٨٦).

حسن السمعة: يعني هذا الشرط كل ما يتعلق باستقامة الشخص وخلقة الحسن وعقلة الراجح. ففي الولايات المتحدة لا يمنح الشخص صلاحية المحلف في حال كونه محكوما علية بأكثر من سنة حبس، اما في انكلترا فيستبعد من مهمة المحلفين الشخص المحكوم علية بثلاثة أشهر فأكثر حبسا.

أن يكون ملما بالقراءة والكتابة: ففي امريكا نص دستور الولايات المتحدة على هذا الشرط كحد ادنى لقدرات المحلف، اما في انكلترا فقد تم التأكيد على هذا الشرط حتى يكون في استطاعة المحلف الاحاطة بالإجراءات التي تدور في المحكمة ويتم استبعاد كل شخص لا يعرف القراءة والكتابة.

هناك شروط اخرى: هذه الشروط تتعلق ايضا بالشخص المحلف ففي الولايات المتحدة يشترط ان يتمتع المحلف بحاسة السمع والبصر وان يكون خاليا من العاهات، اما في انكلترا فيتم استبعاد الشخص الاعمى والاصم او من يعاني مشكلة في السمع او البصر او عجز في عضو من أعضاء جسمه(١٧٨٧).

الفرع الثاني

حقوق المحلفين

إضافة إلى ما تم ذكره من مهمة المحلفين بالنظر في الدعاوى المعروضة عليهم وإبداء آرائهم ليتسنى للقاضي إصدار قراره وحكمه بتلك القضية إلا أن للمحلفين حقوقاً فهناك مجموعة من الحقوق التي يتمتع بها أعضاء هيئة المحلفين تمكنهم من أداء واجباتهم على أكمل وجه، ويمكن تلخيصها في ثلاثة حقوق يتم ذكرها من خلال ما يتم عرضه في النقاط التالية:

(١٧٨٥) فاضل دولان: المصدر السابق، ص٣٦.

(١٧٨٦) فؤاد عبد المنعم: حكم الإسلام في القضاء الشعبي، بلا مكان طبع، ١٩٨٦، ص٧٣.

(١٧٨٧) د. محمد أبو شادي عبد الحليم: المصدر السابق، ص٢٠١.

لهم الحق في أن يوجّهوا أسئلة إلى المتهمين والشهود. بعد أن يحصلوا على إذن مسبق من رئيس المحكمة وفقاً لما ذكرته المادة ٣١١ من قانون الإجراءات العقابية الفرنسي وتطبيق هذه المادة حرفياً فأن المحلفين بحسب الأصل لا يستطيعون سؤال المتهم او الشهود الا بعد الحصول على اذن مسبق من الرئيس، الا ان محكمة النقض الفرنسية قررت ان عدم وجود تخويل مسبق من الرئيس لا يبطل الإجراء، اذ ان اشتراطات المادة ٣١١ انها تكون وسيلة تنظيمية لا تمس بأي درجة ممارسة حق الدفاع ، وتنصب هذه الأسئله على جميع الاستيضاحات التي يرى المحلفون في استظهار الحقيقة(١). الأمر الذي نُقض من قبل محكمة النقض ليجعل توجيه الأسئلة من قبل المحلفين بدون الحصول على إذن مسبق من الرئيس إجراءاً صحيحاً.

لهم الحق في تدوين الملاحظات أثناء المرافعة. أخذت التشريعات بهذا الحق المخصصّ للمحلف وخاصة في فرنسا وانكلترا إلا أن في أمريكا لم ينص قانونها على هذا الحق لأن ذلك يعود إلى تقدير المحكمة أن تسمح للمحلفين بتدوين ملاحظاتهم أثناء سير المحاكمة(١٧٨٨).

وفي انكلترا ينبغي إمداد المحلفين بألادوات الأزمة لهذا الغرض من أقلام وحبر وورق وما إلى ذلك وان كان هذا الإجراء لم يستخدم بصورة واضحة إلا حديثاً وفي القضايا الطويلة المعقدة والتي تأخذ وقتاً طويلاً في المرافعات ومن الأمثلة على ذلك حرص القاضي في قضية سرقة القطار الكبرى في انكلترا على التأكد من مد المحلفين بالأوراق اللازمة لتدوين ملاحظاتهم. وفي الولايات المتحدة الأمريكية فأنه لا يوجد نص قانوني او قاعدة عامة في هذا الشأن الا انه حكم بصفة عامة بأن ذلك ما يدخل في تقدير المحكمة ان تسمح للمحلفين تدوين الملاحظات إثناء سير المحاكمة وقد ثار تساؤل في أمريكا حول إمكانية اخذ المحلفين بعض أوراق ومستندات الدعوى للاستعانة بها في غرفة المداولات. ويجري العمل طبقاً للقانون العام الانكليزي بعدم السماح لهم بأخذ أوراق الى غرفة المداولة في ما عدا النسخ المعتمدة من العقود بعد ختمها، إلا أن العمل قد يجري في الولايات المختلفة بناءاً على نص قانوني صريح في بعضها على إعطاء المحلفين الأوراق والمستندات الأخرى التي وردة في الشهادة للاطلاع عليها من اجل التوصل الى إعطاء قرار أكثر دقه حول الواقعة المعروضة إمامهم.

الحق في التعويض عن نفقات الإقامة والانتقال: بما ان هؤلاء الأعضاء الذين يساهمون في تحقيق العدالة مواطنين عاديين اي ليس بموظفين أو لديهم دخل ثابت بل هم أفراد عاديين لذلك فأن لهم الحق في المطالبة عن نفقات الإقامة في فندق معين بحيث يؤمن لهم السكن اللائق بهم مما يجعلهم في وسط يستطيعون فيه اتخاذ القرارات الصحيحة الصائبة هذه النفقات على حساب الدولة إضافة الى نفقات الانتقال من مكان الى أخر بحسب ما تقتضيه طبيعة عملهم من التنقل للنظر في الدعاوى للمساهمة في تحقيق العدالة(١٧٨٩).

المطلب الثالث

مقارنة بين نظام الحلفين وغيرها من إجراءات التحقيق

(١٧٨٨) د. محمد عصفور: استقلال السلطة القضائية، مطبعة أطلس، القاهرة، ١٩٦٩، ص١١٣.

(١٧٨٩) د. سمير الشناوي: الإطار الإجرائي للمساهمة الشعبية، دار النهضة العربية، مصر، ١٩٩٨، ص١١٦.

بعد أن تطرقنا إلى الأساس القانوني وقواعد اختيار المحلفين من خلال مساهمة إفراد عاديين في تحقيق العدالة بالمشاركة مع القضاة المختصين، فهناك مجموعه من إجراءات التحقيق التي يقوم بها قاضي التحقيق او المحقق بشان الكشف عن جريمة معينة قد تتداخل مع نظام المحلفين، ولإعطاء صورة أكثر واقعية سنقوم في هذا المطلب بالتمييز بين نظام المحلفين والشهادة في الفرع الأول وبينه وبين الخبرة في الفرع الثاني وعلى النحو الآتي:

الفرع الأول

نظام المحلفين والشهادة

الشهادة هي من طرق الإثبات المسلم بها منذ زمن بعيد وكانت تأتي في المرتبة الثانية بعد الاعتراف، فهي تعد من طرق الإثبات الهامة في الإثبات الجنائي، ولم يعرف قانون اصول المحاكمات الجزائية الشهادة، اما الفقه فقد عرفها بأنها"تقرير لشخص لما يكون قد رأه وسمعة بنفسه او ادركة على وجه العموم بحواسه"(١٧٩٠).

إذ يقع على عاتق الشاهد ان يكون مميزاً ومتمتع بحرية الاختيار وقت الشهادة ومن ناحية أخرى إلا يكون الشاهد ممنوعاً من أداء الشهادة لتعلقها بإسرار يحضر عليه إفشاؤها، وهذا الشرط الأخير غير موجود بالنسبة لأعضاء نظام المحلفين لأنهم مشاركين في تطبيق العدالة فلا يمنعهم شيء. اما بشأن حلف اليمين فقد ألزم القانون انه يحلف الشاهد اليمين اذا كان قد اتم الخامسة عشر من عمره، إما اذا كان لم يبلغ الخامسة عشر من عمره فلا يحلف اليمين إنما يأخذ بشهادة على سبيل الاستدلال(١٧٩١)، وهذا الأمر غير موجود بنسبة لعضو المحلفين لأنه يجب إن يكون بالغاً ويحلف اليمين فلا يمكن ان يشترك شخص غير كامل الاهليه في عضوية هذا النظام، ويؤدي الشهادة بشهادته شفاهاً ولكن يجوز أداء الشهادة كتابتاً عند عدم قدرة الشاهد على الكلام وينص قانون الإجراءات الجنائية المصري على انه يجوز للمحكمة ان تأخذ بالشهادة حتى وان كانت على سبيل الاستدلال(١٧٩٢). والهدف منه هو لتمكين قاضي التحقيق في تقيم هذا الإجراء وصولاً للدليل، والشاهد لا يستطيع الامتناع من أداء الشهادة الا في أحوال معينة نص عليها القانون وهم أصحاب المهن من المحامين والأطباء اذ لا يفشي هذه المعلومات التي حصل عليها بحكم مهنته حتى بعد انتهاء خدمته الا اذا طلب منهم من أسرها إليهم إفشائها، كذلك الامتناع عن الشهادة ضد المتهم اذا كان الشاهد من أصوله او فروعة الى الدرجة الثانية وزوجته ولو بعد انقضاء الرابطة الزوجية، إذا لم تكن الجريمة قد وقعت على الشاهد او احد أقاربه او كان هو المبلغ عنها او اذا لم تكن هناك أدلة إثبات أخرى، فهؤلاء ممنوعون من الشهادة بحكم القانون. ويبين لنا هذا

(١٧٩٠) د. محمود محمود مصطفى: شرح قانون الإجراءات الجنائية، دار النهضة العربية، مصر، ١٩٩٨، ص٤٦٥.

(١٧٩١) قانون أصول المحاكمات الجزائية العراقي رقم ٢٣ لسنة ١٩٧١.

(١٧٩٢) د. رؤوف عبيد: مبادئ الإجراءات الجنائية في القانون المصري، ط١١، دار النيل للطباعة، مصر، ١٩٨٥، ص٧٠٣.

التوضيح للشهادة انها تختلف عن أعضاء ومهنة نظام المحلفين كون ان الشاهد قد أدرك الجريمة بإحدى حواسه ولكن عضو هيئة المحلفين يأتي به بعد ارتكاب الجريمة الى المحكمة ليساعدها في كشف الحقيقة وتحقيق العدالة بسبب ما يملي علية ضميره وبحسب خبرته التي اكتسبها في العيش في هذا الوسط الاجتماعي،إضافة إلى أن دور الشهادة كبير جدا في حسم الدعوى، على عكس راي المحلفين فقد يأخذ به القاضي وقد يأهمله.

الفرع الثاني

نظام الحلفين والخبرة

تعرف الخبرة بأنها تقدير مادي او ذهني يبديه أصحاب الفن أو الاختصاص في مسألة فنية لا يستطيع القائم بالتحقيق في الجريمة معرفتها بمعلوماته الخاصة سواء كانت هذه المسألة متعلقة بشخص المتهم او بجسم الجريمة او المواد المستعملة في ارتكابها[١٧٩٣]، ومن الأمثلة عليها تشريح الجثة لمعرفة سبب الوفاة او المضاهاة لمعرفة الكتابة، اما عن كيفية انتداب الخبير فلم يبين القانون الكيفية التي يجري بها انتداب الخبير غير ان الواقع المحاكم تلجأ الى احد الخبراء المسجلين في الجدول المعد مسبقاً بعد أن يؤدي اليمين، وكذلك يمكن انتداب خبير من بين الخبراء الموجودين في مؤسسات الدولة الرسمية وشبه الرسمية وهم غالباً ما يؤدون اليمين إثناء توظيفهم، وأخيراً للمحكمة ان تنتدب اي خبير من غير هؤلاء وهو يحلف اليمن في كل مرة يكلف بها في قضية، وعلى هذا نصت الإجراءات الجنائية في مصر حيث يكون للمحكمة مطلق الحرية في اختيار الخبير من جدول الخبراء أو تختارها هي بنفسها ولها ان تطلب منهم ان يقدموا إيضاحات بالجلسة عن التقارير المقدمة عنهم[١٧٩٤]، اما بشأن القيمة القانونية لرأي الخير فيذهب الرأي الغالب الى أنها غير ملزم ويعد مجرد معلومات لان الخبير لا يدرك الواقعة بإحدى حواسه وإنما جيء به بعد الجريمة لمعرفة راية في مسألة مهنية غير أن هذا الرأي غير صحيح أذ ان الواقع يثبت ان الخبرة مهمة وضرورية. وان القيمة القانونية لراي الخبير في مجال الإجراءات الجنائية المصرية فأنه اعطى للمحكمة السلطة التقديرية الواسعة في قبول رأي الخبير أو رفضه بالكامل وكذلك لها الحق في مفاضلة رأي خبير على أخر، كما أن لها ان تأخذ بالتقرير

([١٧٩٣]) د. براء منذر عبد اللطيف: شرح قانون أصول المحاكمات الجزائية، دار الأثير للطباعة، الموصل، ٢٠١٢، ص١٦٤.

([١٧٩٤]) علي زكي العرابي: المبادئ الأساسية في الإجراءات الجنائية، ج١، مطبعة لجنة التكليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٥١، ص٤٧٣.

حتى وان لم يكن يقيني أي بني على الترجيح فحسب، وبعبارة اخرى تجزم في حكمها بما لم يجزم الخبيرة بتقريره، ومن خلال تعرفنا على الخبرة وكيفية انتداب الخبيرة والقمة القانونية لرأي الخبير فأننا نرى بأن أعضاء هيئة المحلفين لا يمكن ان يعد عملهم كخبير لأنه كما هو معروف أن الخبير لدية دراية ومعلومات فنية حول موضوع معين اي مختص في مجال معين اما بالنسبة لأعضاء هيئة المحلفين فأنهم ليسوا خبراء بل هم إفراد عاديين يأتي بهم من الوسط الاجتماعي وكل ما لديهم هو ان يحكموا ضميرهم لمساعدة القاضي في تحقيق العدالة على اعتبار أنهم اقرب إلى الواقع[١٧٩٥].

المبحث الثاني

تطبيقات نظام المحلفين في التشريعات المقارنة

بدأ هذا النظام في انكلترا ثم انتقل بعدها الى الولايات المتحدة مما جعل تشابه الى حد كبير بينهما في التطبيق لاسيما بعد ان أبقتا على هذا النظام الى حد الآن بصورته التقليدية في الوقت الذي اجرت عديد من الدول التي أخذت به تعديلات علية او تركت العمل به سواء في القضايا الجنائية او المدنية لذا سنقسم دراستنا في هذا المبحث إلى مطلبين نتناول في المطلب الأول نظام المحلفين في التشريع البريطاني ثم نتناول نظام المحلفين في التشريع الأمريكي في مطلب ثاني وعلى النحو الآتي:

المطلب الأول

نظام المحلفين في التشريع البريطاني

بينا فيما سبق ان نظام المحلفين انتقل الى انكلترا عن طريق النظام المعمول به بواسطة ملوك الفرنجة ثم تطور نتيجة استبداد الملوك في انكلترا مما ساهم في جعل هذا النظام مرغوب فيه من الشعب سواء في القضايا المدنية او الجنائية[١٧٩٦]. لذا سنقسم هذا المطلب إلى فرعين تناول الفرع الأول اختصاص محلفو الاتهام ثم نتناول اختصاص محلفو المحاكم في القضايا الجنائية وعلى النحو الآتي:

([١٧٩٥]) د. محمد سعيد نمور: شرح قانون أصول المحاكمات الجزائية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الاردن، ٢٠٠٦، ص١١٣.

([١٧٩٦]) د. مصطفى محمد البرادعي: القضاء الشعبي، مجلة المحاماة المصرية، العدد الثالث، ١٩٥٣، ص١٢.

الفرع الأول

نطاق اختصاص محلفو الاتهام (هيئة المحلفين الكبرى):

تعد هيئة محلفي الاتهام او ما يطلق عليها هيئة المحلفين الكبرى بمثابة سلطة ادعاء. وهذه الهيئة أنشاها هنري الثاني سنة ١١٦٦ بموجب قانون كلارندون إذ أن دور المحلفين في ذلك الوقت يتمثل في الإبلاغ وتوجيه التهام عن الجرائم الواقعة في منطقتهم إذ يقومون بتقديم الأفراد المشكوك بارتكابهم جرائم إلى المحاكمة عن طريق قضاة الملك وبناء على ما تقدم يمكن القول بان اختصاص هيئة المحلفين الكبرى يتمثل في اختصاصين أساسين أولهما هو التحري عن الجرائم. هذا الاختصاص هو أساس عمل الهيئة إذ تقوم بمباشرته من دون أن يتوقف على إحالة دعوى إليهما من جهة أخرى إذ تقوم به من تلقاء نفسها فهي تقوم بالتحري عن الجرائم وتحقيقها والقيام بتحريك الدعوى فيها وتختص بجميع الجرائم الواقعة ضمن حدود المنطقة التابعة لها مثل جرائم الدعارة والعاب القمار واستغلال النفوذ وغيرها[١٧٩٧].

أما الاختصاص الثاني فيتمثل بإصدار قرار الاتهام في الدعاوي التي تحال إليها. وتنحصر الدعاوي التي يجب توجيه اتهام فيها كشرط لإحالتها على المحكمة أي توجيه اتهام من قبل هيئة المحلفين الكبرى بالجرائم المعاقب عليها بالإعدام أو الجرائم المشينة ويجب في هذه الحالة ان يتوافق اختصاصها مع موعد انعقاد جلسات المحكمة الرباعية والتي تعقد أربع مرات بالسنة للنظر فيما يحال أليها من أوراق اتهام بعلم المدعي بهذه المحاكم لبيان ما أذا كانت هناك أدلة تؤدي الى تحريك الدعوى وتكون جلسات انعقاد هيئة المحلفين الكبرى سرية حتى لا تكون هناك جلسة علنية تسبق المحاكمة ويتولى الرئيس شرح كل ما يتعلق بموضوع الدعوى من أدلة أثبات ووثائق، وتقوم هيئة المحلفين بسماع شهود الإثبات دون شهود النفي او المتهمين لتعلق الأمر بتوجيه الاتهام، وتتم كل هذه الإجراءات بصورة سرية وبعدها يتداول المحلفين أيضا بشكل سري ويتطلب القانون الانكليزي صدور القرار بالاتهام بالأغلبية أي من ثلاثة وعشرون عضوا ويكون القرار بعد المداولة أما بالاتهام وفي هذه الحالة يحال المتهم إلى المحكمة ويعتبر تحريك الدعوى في هذه الحالة قد تم بناء على اتهام المحلفين او بصدور قرار المحلفين بعدم كفاية الأدلة وفي

([١٧٩٧]) فهمي محمود شكري: المصدر السابق، ص٦٥.

حال كان قرار المحلفين بأنة لا محل لقيام الدعوى يحق للمدعي في هذه الحالة بإحالة القضية على هيئة محلفين ثانية[١٧٩٨].

الفرع الثاني

محلفو المحاكمة (هيئة المحلفين الصغرى)

تتكون هيئة المحلفين الصغرى من اثنى عشر محلفا وتختص بجرائم معينة ولها حدود معينة في ممارسة مهمتها. فلا يختص المحلفون في محاكم القانون العام بنظر جميع الجرائم وانما يقتصر اختصاصهم بنظر في الجرائم الهامة فقط وهذه الجرائم من اختصاص المحاكم العليا في انكلترا. وتشمل المحاكم الرباعية التي تعقد جلساتها اربع مرات في السنة وقد تم الغائها بموجب قانون المحاكم لسنة ١٩٧١ وحل مكانها محاكم التاج. كذلك تشمل المحكمة الجنائية وهي تعتبر محكمة رئيسية وتوجد في لندن. كما وتشمل محكمة التاج ومكانها في مانشستر في وليفربول. ونجد كذلك المحاكم المستقلة والتي تعقد بواسطة قضاة المحكمة العليا في اوقات دورية من العام وهذه المحاكم يساهم فيها المحلفون مع القضاة. في حين ان الجرائم الاقل اهمية تنضر امام المحاكم الجزئية بطريقة وإجراءات موجزة والتي تتألف من قاضي متخصص. وبشكل عام اذا كانت الجريمة تزيد عقوبتها عن ثلاث اشهر حبسا يكون المتهم مخير بين المحاكمة بمحلفين من عدمه[١٧٩٩]. اما الجرائم المتوسطة التي ترتكب بدون عنف يمكن ان تنظر بطريقة موجزة في حال موافقة المتهم وكانت هذه الجرائم من الاسباب التي ادت الى انخفاض المحاكمة بمحلفين حيث تؤدي إجراءاتها السريعة وقلة نفقاتها الى اغراء المتهم لطلب المحاكمة عن طريقها. ومن الاسباب الاخرى لانخفاض المحاكمة بواسطة محلفين تطور محاكم الأحداث ونموها إذ ساهمت بتقليل العبء عن المحاكم العليا اذ ان الحدث لا يمثل امام المحاكم العليا الى في حالات ثلاث هي. أذا كان متهما بجريمة قتل أو أذا كان عمرة يزيد عن ثلاثة عشر عاما واختار ان يحاكم بواسطة محلفين أو اذا كان متهما مع أخر بالغ. ومن الاسباب الاخرى كما ذكرنا لانخفاض التقاضي بمحلفين هي ارتفاع نفقات المحاكمة بواسطة محلفين[١٨٠٠].

([١٧٩٨]) عادل يونس: المصدر السابق، ص٥٢.

([١٧٩٩]) د. فاضل زيدان محمد: المصدر السابق، ص٢١٧.

([١٨٠٠]) د. محمد أبو شادي: المصدر السابق، ص٢٩٣.

أما حدود مهمة المحلفين فيختص المحلفون بمسائل الواقع إذ تتلخص وظيفتهم بالإجابة عن السؤال الموجة إليهم المتعلق بتحديد مسؤولية المتهم حول الاتهام المنسوب إلية بكلمة واحدة هي (مذنب) أو (غير مذنب) ويدخل ضمن اختصاصهم تقدير الأدلة من حيث تحديد مدى كون الشهود صادقين من عدمه والى اي مدى يمكن منحهم الثقة وترجيح شهادة على أخرى كونهم مسؤولون عن البت في الوقائع محل النزاع وللتميز بين اختصاصهم واختصاص القاضي يختص القاضي بالقانون بينما يختص المحلفون بالوقائع ودور القاضي يتمثل ببيان فيما إذا كانت الأدلة صالحة للعرض على المحلفين من حيث أهلية الشهود وأي مسالة تثار في المحكمة متعلقة بالقانون هي من اختصاص القاضي وحدة ومسائل الواقع لا يختص بها المحلفون كلها بل فقط المسائل الجوهرية والأساسية.

وما يخص قرار المحلفين. فقبل قيام المحلفين بالانفراد للمداولة إذ لا يشترك المحلفين مع القضاة في المداولة يقوم القاضي بشرح كل ما يتعلق بالقضية امامهم من حيث الادلة والامور المتعلقة بالشهادة بشي من التلخيص لمساعدة المحلفين في الوصول الى قرارهم النهائي ثم ينفرد المحلفون في غرفة خاصة للتداول بأشراف احد موظفي المحكمة ومنذ بداية المداولة وحتى انتهائها لا يسمح للمحلفين بمغادرة غرفة المداولة او محادثة اي شخص خارج اعضاء هيئة المحلفين لان ذلك يؤدي الى بطلان المحاكمة. كما يمنع انفصال اي من المحلفين عن الباقين ويستند المحلفون الى قرارهم على الادلة المتوفرة لديهم، وفي حال لم يستطع المحلفون الوصول الى القرار لوجود صعوبات بإمكانهم العودة الى قاعة المحكمة وطلب امور اضافية تعنيهم في اصدار قرارهم إذ يقوم القاضي بتقديم المعلومات التي يحتاجونها بحضور المتهم ووكيلة، وفي حال لم يستطع المحلفون الوصول الى قرار بالأجماع ففي هذه الحالة يعبر رئيسهم عن عجزهم مما يترتب علية اعفاءهم من مهمتهم واصدار امر بمحاكمة جديدة(١٨٠١). اما اذا توصل المحلفون الى قرار فانة يجب توفر بعض الشروط حتى يكون القرار صحيحا وهي.

١. صدور القرار بالأغلبية.
٢. عدم تسبيب القرار اي لا يذكر المحلفون اسبابا لقرارهم فهم يجيبون على الاتهام بكلمة مذنب او غير مذنب.
٣. يجب ان يكون القرار اجابة عن الاتهام الذي ورد في ورقة الاتهام.
٤. يجب ان يكون القرار غير غامض.

وقرار المحلفين يكون ملزما للقاضي فلا يحق له اصدار حكم مخالفا له ولكن قد يطرح قرار المحلفين ويصدر القاضي امرا بإعادة المحاكمة في الحالات الآتية.

١. اذا صدر القرار مخالفا للقانون.

(١٨٠١) فهمي محمود شكري: المصدر السابق، ص٥٨.

٢. اذا صدر القرار مخالفا للأدلة.

٣. إذا صدر نتيجة خطا غير نزيه حدث خلال المحاكمة.

٤. اذا تعلق الأمر بسلوك المحلفين(١٨٠٢).

إضافة إلى ما تم ذكره في التشريع الانكليزي يعد قرار المحلفين ملزما للقاضي فلا يمكن أن يحكم خلافا له ولكن يمكن طرح قرار المحلفين كما هو معمول به في انكلترا وإعادة المحاكمة في الأحوال التالية.

١. انحياز المحلفين لأحد الأطراف.
٢. مغادرة المبنى الخاص بالمحكمة دون تخويل المحكمة.
٣. انفصال احد المحلفين عن الباقين بدون أذن.
٤. الوصول إلى القرار بطريق القرعة كما يمكن للقاضي توجيه المحلفين إلى إصدار قرار ببراءة المتهم في حالة عدم وجود دليل مادي على أدانته وأيضا يمكن للقاضي إيقاف تنفيذ الحكم اي ينطق بالعقوبة مع إيقاف تنفيذها(١٨٠٣).

المطلب الثاني

نظام المحلفين في التشريع الامريكي

عندما كانت امريكا مستعمرة اصبح نظام المحلفين مكتملا حينذاك في انكلترا وكان من الطبيعي ان ينتقل هذا النظام مع المهاجرين الذين عاصروا تطبيقه في انكلترا نظرا لما اصبح له من تايد داخل انكلترا وقد كان اول من دعا الى تطبيق القانون الانكليزي وبصفة خاصة الميزة التي يتضمنها وهو المؤتمر الاول للمستعمرات سنة ١٧٧٤ حيث دعي الى تطبيقه على المستعمرات مما ادى الى النص علية في الدستور الاتحادي ودساتير الولايات(١٨٠٤). لذا سنركز دراستنا في هذا المطلب على بيان نطاق اختصاص المحلفين في القضايا المدنية ثم بيان نطاق اختصاص المحلفين في القضايا الجنائية وذلك في الفرعين التاليين.

الفرع الأول

نطاق اختصاص المحلفين في القضايا المدنية

سنتناول في هذا الفرع الدعاوي التي تدخل في اختصاص المحلفين ثم نبين منح المحكمة سلطة تقديرية للمحاكمة بمحلفين واخيرا المحاكمة بمحلفين في بعض الوقائع وكما يلي

اولا: انواع الدعاوي التي تدخل في اختصاص المحلفين :

دستور الولايات المتحدة رغم نصة على المحاكمة بمحلفين في الدعاوي الجنائية الا انه لم ينص على ذلك في القضايا المدنية ولكن ورد هذا الحق فيما بعد في الاضافة السابعة للدستور الامريكي حيث ضمن الحق بالمحاكمة بمحلفين في دعاوي القانون العام التي تزيد قيمتها على عشرين دولار وهذا يعني خروج دعاوي العدالة والقضايا البحرية من نطاق المحاكمة بمحلفين

(١٨٠٢) فاضل دولان: المصدر السابق، ص٤١.

(١٨٠٣) د. محمد أبو شادي عبد الحليم: المصدر السابق، ص٣٩٢.

(١٨٠٤) حدثت الإضافة الدستورية الخامسة مع الإضافات الأخرى للدستور الأمريكي بمثابة وثيقة للحقوق ولتكمل النقص في الدستور الاتحادي فيما يتعلق بضمان المحاكمة بمحلفين.

وحصرت الاضافة السابعة الدستورية هذا الحق بالدعاوي التي تنضر امام المحاكم الاتحادية دون الولايات اما عن دساتير الولايات المتحدة فيوجد تباين في منح هذا الحق الى انه بصفة عامة بشمل هذا الحق جميع دعاوي القانون العام وقد تضمنت تشريعات بعض الولايات إجراءات لضمان المحاكمة بمحلفين في دعاوي جديدة، هذا وقد استبدلت اغلبية الولايات المحاكمة بمحلفين في قضايا تعويض العمال بمحاكمة أدارية(١٨٠٥).

ثانيا :اعطاء المحكمة سلطة تقديرية للمحاكمة بمحلفين :

هناك حالات يعطي فيها القاضي سلطة تقديرية للأمر بمحاكمة بمحلفين في القضية بأكملها او في مسائل معينة من النزاع وهذه الحالات هي التي لا تعتبر فيها المحاكمة بمحلفين حقا للأفراد كما في دعاوى العدالة إذ تستطيع المحكمة الأمر بالمحاكمة بمحلفين بعد موافقة طرفي النزاع ويكون قرار المحلفين في هذه الحالة استشاريا في بعض تشريعات الولايات المتحدة وحاسما في ولايات اخرى.

ثالثا: المحاكمة بمحلفين في وقائع معينة من القضية :

عندما تكون المحاكمة بمحلفين غير مضمونة دستوريا تنحصر المحاكمة بمحلفين على نقطة معينة من النزاع حيث يتولى القاضي نظر القضية بمفردة ويحيل الى المحلفين مسالة معينة تتعلق بالقضية لإصدار قرار بشأنها فمثلا في دعوى الافلاس قد يطلب المدين نظر المحلفين في مسائل معينة من هذه القضية فحسب كأثبات ما اذا كان عاجزا عن الدفع ام لا واصدار قرار بهذا الشأن ام وقائع القضية الاخرى فيتولى القاضي مهمة البت فيها بمفردة.

الفرع الثاني

نطاق اختصاص المحلفين في الدعاوي الجنائية

ينقسم محلفو الاتهام ما بين محلفي المحاكم الاتحادية ومحلفي الولايات والتي سنوضحها في النقطتين وكما يلي:

١. اختصاص محلفي الاتهام في المحاكم الاتحادية :

اغفل الدستور الاتحادي على النص على المحاكمة بواسطة توجيه اتهام من خلال هيئة محلفي الاتهام، على الرغم من نصة على محلفي المحاكمة الا ان هذه الضمانة تم النص عليها فيما بعد الإضافة الخامسة للدستور والتي نصت على ان من حق اي شخص الا يحاكم الا عن طريق توجيه اتهام له من هيئة المحلفين الكبرى وذلك في الجرائم الكبرى وهذه الضمانة تخص الجنايات التي تنضر امام المحاكم الاتحادية اما الجنح فتنضر عن طريق التبليغ.

٢. اختصاص محلفي الاتهام في الولايات:

لم ينص الدستور الاتحادي الى المحاكمة عن طريق توجيه اتهام من هيئة محلفين كبرى في الدعاوي داخل الولايات وبالرجوع الى دساتير الولايات نجد اختلافا مابين دساتير الولايات المتحدة

(١٨٠٥) فتحي والي: المصدر السابق، ص٧٠.

من الناحية الجنائية فنصف الولايات تنص على الاخذ بهيئة محلفي كبرى في الجنايات اما البعض الاخر فتأخذ بها في الجنح وهناك ولايات اخرى تجيز في الجنح والجنايات عدا الجرائم المعاقب عليها بالإعدام او الجرائم الخطيرة الاخذ بالاتهام او التبليغ اما فيما يتعلق باختصاص محلفي اتهام للتحري عن الجرائم يحق لحاكم الولاية القيام بتعين هيئة محلفي اتهام تخص اقليم معين للتحري عن المخالفات القانونية التي تحصل هناك ويعتبر عمل هؤلاء المحلفون مستقل عن هيئة المحلفين الاعتيادية التي تنعقد بشكل دوري وقد يتم تعين مدعيا خاصا لمساعدة هذه الهيئة بشكل مؤقت بحيث يكون مستقلا عن المدعي المعين بصفة دائمة للإقليم وتتضح اهمية هذه الهيئة بالكشف عن التواطؤ من قبل المدعي الدائم الخاص بالإقليم في الامور المخالفة للقانون اما إجراءات هيئة المحلفين الكبرى فأنها تكون بصورة سريه ويتم معاقبة كل من يفشي أسرارها(١٨٠٦).

والجرائم التي تدخل في اختصاص المحلفين فقد نص الدستور الاتحادي للولايات المتحدة على المحاكمة بمحلفين عدا جريمة الخيانة العظمى(١٨٠٧). وكذلك تضمن التعديل السادس للدستور على حق المحاكمة بمحلفين ايضا الى ان المحاكمة بمحلفين لا تشمل جميع الجرائم سواء كانت معروضة امام المحاكم الاتحادية او الولايات، فقد تم استبعاد الجرائم البسيطة من المحاكمة بمحلفين وهي الجرائم التي تنظر بطريقة موجزة والتي تتطلب ان تكون العقوبة المقررة عن الجريمة لا تتجاوز مدة ثلاث اشهر حبس، وكذلك تم استبعاد صغار السن بالنسبة للجرائم التي يرتكبونها من المحاكمة بمحلفين (والذين تتراوح اعمارهم ما بين ستة عشر عام الى واحد وعشرين عاما) إذ يتم ايداعهم في إصلاحيات. اما بالنسبة لمحاكم الولايات فقد اشارت دساتيرها الى امكانية المحاكمة بمحلفين سواء صراحة او ضمنا إذ نصت على السماح باستخدام اقل من اثنى عشر عاما في بعض الاحيان او تغير القاعدة القديمة في ضرورة اجماع المحلفين وتقييد حق المحاكمة بمحلفين بجاسمة الجريمة كما يمكن النزول عن المحاكمة بمحلفين عدا الجرائم المعاقب عليها بالإعدام(١٨٠٨). وما يخص حدود مهمة المحلفين فقد بينا سابقا في التشريع الانكليزي بان مهمة المحلفين تنحصر في مسائل الواقع من حيث تقدير الادلة ومنها بيان صدق الشهود من عدمه والاجابة عن الاتهام بكلمة (مذنب) أو (غير مذنب).

(١٨٠٦) د. محمد أبو شادي عبد الحليم: المصدر السابق، ص٢٩١.

(١٨٠٧) المادة الثالثة من الدستور الأمريكي لسنة ١٧٨٧.

(١٨٠٨) عادل يونس: المصدر السابق، ص٦١.

الخاتمة

١. يتطلب نظام المحلفين شروط فيمن يعمل كمحلف وهي التمتع بالجنسية والمقدرة المالية والاستقامة وشرط السن والالمام بالقراءة والكتابة ويتم اختيار المحلفين بالقرعة.

٢. يتخذ المحلفون صورتين هما هيئة المحلفين الكبرى والتي تتكون من ثلاثة وعشرون محلفا مختصة بالتحري عن الجرائم وتوجيه الاتهام. وهيئة المحلفين الصغرى وتتكون من اثنا عشر محلفا تختص بالمشاركة مع القاضي في المحاكمة.

٣. في القضايا الجنائية في التشريع الانكليزي انحصر دور محلفي الاتهام على الجرائم المعاقب عليها بالإعدام او المشينة اما محلفي المحاكمة اقتصر دورهم على الجرائم المهمة التي تنظر امام المحاكم العليا اما الجرائم المتوسطة التي لا تعتمد على العنف يكون فيها الخيار للمتهم بين المحاكمة بمحلفين من عدمه.

٤. في القضايا المدنية في التشريع الامريكي اقتصر دور المحلفين على دعاوي القانون العام التي تزيد قيمتها عن عشرين دولار وقد يقتصر دور المحلفين على بعض وقائع القضية. في القضايا الجنائية في التشريع الامريكي اقتصر دور محلفين الاتهام على الجرائم الكبرى والمشينة التي من اختصاص المحاكم الاتحادية اما في الولايات فنصفها جعلت دورهم في الجنايات والاخرى جعلت دورهم في الجنح والبعض الثالث حصرت دورهم في الجنايات والجنح مع ترك الخيار بين المحاكمة بمحلفين اتهام او عن طريق التبليغ اما دور محلفي المحاكمة فيختصون بجميع الجرائم عدا جريمة الجنائية العظمى والجرائم البسيطة

٥. يختص المحلفون بالوقائع ويختص القاضي بالقانون فدورهم ينحصر بالإجابة على الاتهام بكلمة مذنب او غير مذنب. ويكون قرار المحلفين غير مسبب وملزما للقاضي لا يستطيع الحكم مخالفا له ويحق له فقط طرح القرار واعادة المحاكمة في الحالات التي حددها القانون ويشترط صدور قرار المحلفين بالأغلبية.

المصادر

١. حسين بن محمد المهدي: الشورى في الشريعة الاسلامية دراسة مقارنة بالديمقراطية والنظام القانوني، دار الحرية للطباعة، مصر، ٢٠٠٦.
٢. د. براء منذر عبد اللطيف: شرح قانون أصول المحاكمات الجزائية، دار الأثير للطباعة، الموصل، ٢٠١٢.
٣. د. رؤوف عبيد: مبادئ الإجراءات الجنائية في القانون المصري، ط١١، دار النيل للطباعة، مصر، ١٩٨٥.
٤. سمير الشناوي: الإطار الإجرائي للمساهمة الشعبية، دار النهضة العربية، مصر، ١٩٩٨.
٥. عادل يونس: نظام المحلفين في القضاء الجنائي، المجلة الجنائية القومية، العدد الاول، ١٩٥٨.
٦. د. عبد الرحمن عزوز: القضاء الشعبي، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٧.
٧. علي زكي العرابي: المبادئ الأساسية في الإجراءات الجنائية، ج١، مطبعة لجنة التكليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٥١.
٨. فاضل دولان: القضاء الشعبي في الإسلام والنظم القضائية، بدون مكان طبع، ١٩٩٠.
٩. د. فاضل زيدان محمد: سلطة القاضي الجنائي في تقدير الأدلة، دار النهضة العربية، مصر، ١٩٨٧.
١٠. فتحي عبد الرضا الجواري: تطور القضاء الجنائي العراقي، مطبعة الزمان، بغداد، ١٩٨٦.
١١. فتحي والي: نظام المحلفين في القضايا المدنية في الولايات المتحدة الأمريكية، مجلة القانون والاقتصاد، العدد الاول، ١٩٩٨.
١٢. فهمي محمود شكري: موسوعة القضاء البرطاني، الكتب القانونية، مصر، ١٩٩٧.
١٣. فؤاد عبد المنعم: حكم الإسلام في القضاء الشعبي، بلا مكان طبع، ١٩٨٦.
١٤. د. محمد سعيد نمور: شرح قانون أصول المحاكمات الجزائية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الاردن، ٢٠٠٦.
١٥. د. محمد شادي عبد الحليم: نظام المحلفين في التشريعات الجنائية المقارنة، مطبعة أطلس، مصر، ١٩٨٠.
١٦. د. محمد عصفور: استقلال السلطة القضائية، مطبعة أطلس، القاهرة، ١٩٦٩.
١٧. د. محمود محمود مصطفى: شرح قانون الإجراءات الجنائية، دار النهضة العربية، مصر، ١٩٩٨.
١٨. د. مصطفى محمد البرادعي: القضاء الشعبي، مجلة المحاماة المصرية، العدد الثالث، ١٩٥٣.
١٩. ممدوح محمد السيد قايد بدر: نظام المحلفين دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ٢٠٠٣.